

الورقة المرجعية

ندوة افتراضية

"مستقبل الوضع اللبناني وسبل الخروج من الأزمة"

13، 14 و 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2020

على أبواب الذكرى الأولى لانتفاضة تشرين اللبنانية، يبدو أن "المسألة اللبنانية" تدخل في تأزم أعمق وانسداد لأفق الحل، فتظهر قلّة حيلة أهل السلطة في وقف الانهيار الاقتصادي-المالي وتأثيراته على حيوات الناس، بل تتفاقم الأزمة متخطية عدم القدرة على تشكيل حكومة نعتت بـ "صاحبة مهمة" الى أزمة حكم وفشل للصيغة التي وضعت منذ اتفاق الطائف وأساسها تقاسم الحصص والتعاطي مع الدولة كغنيمة توزع أصولها على أهل السلطة وزعماء الجماعات الطائفية.

في المقابل لم تنضج بعد مجموعات الاعتراض المنبثقة من انتفاضة تشرين، ما درج على تسميته أهل الثورة، في تشكيل قوة ضاغطة وازن يخولها من الوصول الى مؤسسات الحكم لإطلاق مسار تغيير ديموقراطي انفاذي يمكن أن يضع البلد على مسار تصحيح الاختلالات. فما برحت المجموعات تستخدم طرق الاحتجاج الشعبي نفسها والتي نجحت قوى السلطة في استيعابها طوراً عبر العنف والملاحقة الأمنية والقضائية، وتارة من خلال سياسة شراء الوقت وتمييع الحلول حتى تحين لحظة خارجية تتقاطع فيها مصالح دول عظمى واقليمية، ما يستفيد منها أهل السلطة ويعيدون إنتاج أنفسهم واستحوادهم على مفاصل الدولة والاقتصاد.

أمام هذا العجز السياسي الجسيم، والذي يساهم في التلاشي المتدرج للمؤسسات، يُترك الناس لتحمل تداعيات الانهيارات المالية والاقتصادية وخسائرها، فتزداد البطالة ويتفاقم الفقر واضعاً الناس أمام خيارات صعبة كالهجرة غير الشرعية او الجوع.

إذن السؤال الأساسي هو كيفية ولوج المسار التغييري (الانقاضي)، فهل تغيير النظام الطائفي وتفكيكه هو نقطة انطلاق هذا المسار كما يجادل بعض من أهل السلطة وكثيرون من أهل الثورة ولكن لكل معناه ونظرته لذلك؟

أم نذهب للاحتكام للناس عبر انتخابات نيابية مبكرة لعلها تعيد تشكيل السلطة عبر الوسائل الديموقراطية الموجودة، وأن يقول البعض بصعوبة هذا المسار في ظل سلطة قابضة على مفاصل الدولة والاقتصاد والمجتمع مما يجعل قدرة الانتخابات على التغيير المرجو محفوفة بمخاطر إعادة انتاج قوى السلطة لنفسها.

وهل يكون الإنقاذ الاقتصادي والاصلاحات المرجوة مدخلاً للتغيير السياسي المتدرج؟ وفي ذلك براغماتية وواقعية تعطي أولوية للاستقرار بغض النظر عن هشاشته، وهل من سبيل للخروج من الأزمة اللبنانية بشكل يحدّ من التأثير الاقليمي والدولي؟

تُعدّ الندوة على مدى ثلاثة أيام (الثلاثاء- الأربعاء والخميس) 13، 14 و 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، عند الساعة الثانية عشر ظهراً (PM 12:00) بتوقيت بيروت.

- مدة الندوة ساعة ونصف، يليها مناقشة 30 دقيقة.

وسيتم معالجة ونقاش المحاور التالية:

- الجلسة الاولى : هل هناك امكانية لتغيير النظام الطائفي في لبنان وهل هذا التغيير هو المسار الالزامي للخروج من الازمة؟

- الجلسة الثانية: هل يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة والشروع في اصلاحات إنقاضيّه للاقتصاد قبل التغيير السياسي في طرق ونظام الحكم؟

- الجلسة الثالثة: هل الخروج من المأزق اللبناني له شروطه الدولية والاقليمية؟

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- بيروت